

Received	2024/11/20	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2024/12/25	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/01/09	تم نشر الورقة العلمية في

## قياس أثر ومساهمة كل من الناتج الصناعي والزراعي وعائدات الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (1990-2020)

فاطمة المبروك سعيد

قسم الاقتصاد - جامعة عمر المختار

البيضاء - ليبيا

[fatema.albrassy@gmail.com](mailto:fatema.albrassy@gmail.com)

علي يوسف علي

قسم الاقتصاد - جامعة درنة

القبة - ليبيا

[www.aliyousofali1@gmail.com](mailto:www.aliyousofali1@gmail.com)

### الملخص:

الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يهيمن فيه الناتج النفطي كمصدر رئيس للناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي لا شك يمثل خلافا جوهريا ومفصليا في هذا الاقتصاد ويجعله أكثر اضطرابا وأقل تحقيقا للاستقرار الاقتصادي لما يكتنف قطاع النفط من عدم الخضوع للسيطرة الاقتصادية الداخلية، من هذا المنطلق هدفت الدراسة إلى قياس مساهمة كل من ناتج قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة بالإضافة إلى عائدات الضرائب، والتعرف على قوة واتجاه أثر تلك النواتج على الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وللوصول لهذا الهدف اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي والأسلوب القياسي الذي بين بعد إجراء اختبارات الاستقرار والتي أشارت إلى المنهجية المثلى هي نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة والذي كانت نتائجه تشير إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكل من الناتج الزراعي والصناعي على المتغير التابع الذي يمثله الناتج القومي الإجمالي فكانت معاملات مرونتها على التوالي (0.66 و 0.34)، في حين كان أثر العوائد الضريبية سالبا ومعنويا قدرت مرونته بحوالي (0.41) من أهم توصيات الدراسة ضرورة تبني خطط وبرامج لتنمية وتطوير وربط قطاعي الصناعة والزراعة لتحقيق نسب مساهمة أعلى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

**الكلمات المفتاحية:** الناتج المحلي الإجمالي، الناتج الصناعي، الناتج الزراعي، العوائد الضريبية، الاقتصاد الليبي.

## Measuring the impact and contribution of industrial and agricultural output and tax revenues on Libya's GDP during the period (1990-2020)

Ali Yusuf Ali

Fatma A.S.Abdalsalam

Asst lecturer-  
Al-Qubba Economic department  
Darna- University – Libya  
[www.aliyusofali1@gmail.com](mailto:www.aliyusofali1@gmail.com)

Asst lecturer  
Al-Baida - Economic department  
Omar Al-mukhtar University- Libya  
[fatema.albrassy@gmail.com](mailto:fatema.albrassy@gmail.com)

### Abstract

The Libyan economy is a rentier economy dominated by oil output as the main source of GDP, which undoubtedly represents a fundamental and pivotal flaw in this economy, making it more volatile and less capable of achieving economic stability due to the oil sector's lack of adherence to internal economic control. From this perspective, the study aimed to measure the contribution of both the manufacturing and agricultural sectors, in addition to tax revenues, and to identify the strength and direction of the impact of these outputs on the Libyan GDP. To achieve this goal, the researchers relied on the inductive approach and the standard method, which, after conducting stability tests, indicated that the optimal methodology is the autoregressive distributed lag model. The results indicated a statistically significant positive impact of both agricultural and industrial outputs on the dependent variable represented by gross national output, with their elasticity being (0.66 and 0.34) respectively, while the impact of tax revenues was negative and significant, with its elasticity estimated at about (0.41). One of the main recommendations of the study is the necessity to adopt plans and programs for the development and integration of the industrial and agricultural sectors to achieve higher contribution rates to the formation of GDP. **Keywords:** GDP, industrial output, agricultural output, tax revenues, Libyan economy.

### مقدمة:

تتبنى الدول استراتيجيات وطنية هادفة لتطوير قطاعها المنتجة غير النفطية بهدف التغلب على التحديات التي تواجهها على صعيد زيادة الإنتاج والتصدير من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان المقومات الأساسية لنمو هذه القطاعات بما

يضمن المساهمة بقيمة مضافة فاعلة لها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الإطار أشار تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى إن اقتصاديات الدول الصناعية تعتمد بدرجة أكبر على الطلب الخارجي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للطلب الكلي، وذلك من خلال زيادة التبادل التجاري مع دول العالم الذي ينعكس بشكل إيجابي على الصناعات التحويلية ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك تعمل أغلب الدول على زيادة الكفاءة الصناعية. (UNIDO, 2018).

كما يؤدي الإنتاج الزراعي لتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال المورد المتاحة وتحقيق الامن الغذائي وإقامة مشروعات جديدة تتمي القدرة الإنتاجية والبشرية، مما يسفر عنه زيادة تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الرفاهية. (دعاء ممدوح، 2014)، وتعتبر عائدات الضرائب من أهم مكونات للدخل القومي لما لها من أثر جوهري على زيادة حجم الإيرادات العامة وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن وللأسف فإن حجم الوعاء الضريبي في الاقتصاد الليبي ضيق جدا، إذ يقتصر تقريبا على الاستقطاعات التي أساسها من نشاط القطاع الحكومي، ولا دور يذكر لعوائد الجباية الضريبية من نشاط القطاع الخاص والاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي كل ذلك من شأنه تقليص مساهمة الضرائب في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وربما تؤثر عليه بالسلب.

ونظرا لأهمية المتغيرات سابقة الذكر اهتمت الدراسة بقياس أثرها ومساهماتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الليبي لسلسلة زمنية تغطي 31 سنة من سنة 1990 إلى سنة 2020 وذلك بغية لفت إنظار صناع القرار الاقتصادي لضرورة الاهتمام بهذه القطاعات ودعمها لخلق اقتصاد منتج ومتعدد الموارد.

#### مشكلة الدراسة:

من المعروف إن هيكلية الاقتصاد الليبي مشوهة بالإضافة لكونها أحادية المصدر تقريبا، فبدلا من إن تساعد العائدات من العملات الصعبة التي ترتبت على تصدير النفط الخام في تصحيح التشوه في هذه الهيكلية، وفي المساهمة في إرساء قواعد الانطلاق لتنمية مستدامة، تقوم على تنمية النشاطات الإنتاجية والخدمية في القطاعات غير النفطية، بما يزيد ويعمق مساهمتها في تكون الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وخصوصا في قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة وعوائد الضرائب، وغيرها من

النشاطات الإنتاجية والخدمية المحلية، وبما يفضي إلى تقليل الاعتماد على استخراج وتصدير النفط الخام، وهو نشاط آيل إلى النضوب في مستقبل غير بعيد في كل الأحوال. حيث يتضح ضعف القيمة المضافة لهذه الطاعات المنتجة للمساهمة في تكون الناتج المحلي الإجمالي فعلى سبيل المثال خلال فترة التسعينات كان متوسط مساهمة كل من إنتاج الصناعات التحويلية والناتج الزراعي والضرائب في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا حوالي (8.29، 6.15، 9.12) على التوالي، ولم يرصد أي زيادة تذكر في القيمة المضافة للقطاعات سابقة الذكر بعد مرور حوالي ثلاث عقود من الزمن حيث بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2010 إلى 2020 ما نسبته (3.52، 5.75، 2.17) <sup>(1)</sup> على التوالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى ليس المتقدمة فحسب بل حتى بالمقارنة مع دول الجوار، الأمر الذي استدعى الباحثان لإجراء هذه الدراسة بغية تسليط الضوء على ضعف مساهمة القطاعات سابقة الذكر على الناتج المحلي الإجمالي الليبي ككل.

مما سبق يتبلور للباحثين سؤال رئيسي وهو:

### ما مدى مساهمة الناتج الزراعي والصناعي وعوائد الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي؟

ويتفرع من هذا السؤال اسئلة فرعية مفادها:

- ما تأثير الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا؟ وهل يسهم فيه بشكل فعال؟
- هل للإنتاج الزراعي قيمة مضافة تذكر في الناتج المحلي الإجمالي؟ وما نوع وقوة التأثير فيه؟
- ما مقدار ما تسهم به عائدات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي؟ وهل لها أثر عليه؟

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التي تم طرحها من قبل الباحثان وذلك كما يأتي:

<sup>(1)</sup> مصدر البيانات: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي "نشرات مختلفة"

- معرفة علاقة ومساهمة الناتج الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الليبي.
- اتجاه العلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة التي يسهم بها في تكوينه.
- استعراض مساهمة عائدات الضرائب في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي وما اتجاه وقوة تأثير العلاقة بينهما.

#### أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي يقوم به كل من الناتج الصناعي والزراعي بالإضافة لعائدات الضرائب في التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كونها دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية، وذلك للوقوف على ما وصل إليه الاقتصاد الليبي من نمو في مجال القطاعات غير النفطية ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما تتضح أهمية الدراسة فيما يسفر عنه التحليل القياسي من نتائج وما تقدمه من توصيات لصالح تفعيل دور الصناعات التحويلية والناتج الزراعي في الاقتصاد الليبي.

#### فرضية الدراسة:

استنادا على ما تنص عليه الأدبيات الاقتصادية، وبناء على النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من (سليمان الصكوح 2020، محمد إسماعيل وجمال قاسم 2021، عبد الرحمن محمد وباسل ياسر 2024)، تصوغ الدراسة فرضياتها كما يأتي:

- وجود علاقة طردية بين الناتج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي.
- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي طرديا بالناتج الزراعي.
- علاقة عائدات الضرائب إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي.

#### منهجية الدراسة:

المنهج الاستقرائي: من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج مدى مساهمة قطاع الصناعة والزراعة إلى جانب عائدات الضرائب في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال سلسلة الدراسة.

الأسلوب القياسي: الخاص بالنماذج القياسية وذلك بالاعتماد على منهجية "ARDL" لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بواسطة برنامج Eviews10.

#### الدراسات السابقة:

تلعب الدراسات السابقة دور هام في أي دراسة، وذلك من خلال التعرف على المناهج والأساليب البحثية المستخدمة وأهم النتائج التي توصلت إليها، وهو الأمر الذي يعتبر مرحلة هامة وضرورية لأي دراسة عملية كحلقة اتصال بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فقد حظية دراسة أثر الناتج الصناعي والزراعي على النمو الاقتصادي وكافة المتغيرات المأثرة فيه باهتمام كبير بين الباحثين الاقتصاديين. وفيما يلي عرض موجز لبعض تلك الدراسات:

دراسة صباح الساعدي، 2024، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الزراعي على الناتج المحلي الزراعي الليبي خلال الفترة ( 1995-2015). هدفت الدراسة لقياس تأثير الاستثمار الزراعي على الناتج المحلي الزراعي الليبي خلال الفترة ( 1995-2015)، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي باستخدام برنامج (Eviews) لاختبار النموذج القياسي، وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي إن المتغير المستقل ( الاستثمار الزراعي) له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الزراعي في الأمدين القصير والطويل، وإن النموذج الاحصائي المقدر معنوي احصائيا.

دراسة عبد الرحمن محمد، باسل ياسر، 2024، أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية ( Q<sub>1</sub> - Q<sub>4</sub> 2022-2018). هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2022 من خلال تحليل بيانات مالية واقتصادية ربع سنوية، واستخدمت في سبيل الوصول إلى هذا الهدف منهج وصفي يعرف بمتغيرات الدراسة في اطار نظري ومنهج تحليلي قياسي يتكون من عدة متغيرات تم صياغتها في نموذج انحدار خطي متعدد، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن السياسات الضريبية تلعب دورا مهما في استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

دراسة راضي السيد، احمد أبو اليزيد، 2021، " فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية". استهدفت الدراسة اختبار

فرضيات (كالدور) الثلاث للنمو وتقدير تأثير نتائج قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل بالتطبيق على المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة (1990-2018)، استندت خلالها على عدة أساليب قياسية تمثلت في اختبار جذر الوحدة واختبار جوهنسن للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار جرنجر "السببية" وأوضحت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة إلى النمو الاقتصادي وكذلك من قطاع الصناعات التحويلية إلى إنتاجية العمل في هذه القطاعات غير الصناعية كما تميزت معلمة تصحيح الخطأ بأنها سالبة ومعنوية وهو ما يؤدي إلى تحقق فرضيات (كالدور) الثلاث للنمو في المملكة خلال فترة الدراسة.

دراسة محمد إسماعيل، جمال قاسم، 2021، "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية" اهتمت الدراسة بتقدير أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لأربع عشرة دولة عربية خلال الفترة الزمنية (2004-2018)، شمل النموذج عدد من المتغيرات وهي ( الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وإنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية وحصّة صادرات منتجات قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية، والكتلة النقدية ، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص إضافة إلى المتغير الوهمي معبرا عن طبيعة الاختلاف في الهياكل الاقتصادية. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إنتاجية العمل بقطاع الصناعات التحويلية وحصّة صادرات منتجات قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.

دراسة سليمان الصكوح، 2020، " قياس أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في ليبيا" هدفت الدراسة لمعرفة قوة اتجاه أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في ليبيا مستخدما معدل الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2014 ، مستخدما في ذلك أسلوب تحليلي وصفي للتعرف على أهمية دور قطاع الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا وتحديد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ، جاءت النتائج لتؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود تأثير إيجابي للصناعات على النمو الاقتصادي في ليبيا.

دراسة علي زغير، حاتم القريشي، 2019، " تحليل أثر الإيرادات العامة في مساهمة القطاع الصناعي الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2003-2018)، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة السياسة المالية وادواتها للتأثير في القطاع الصناعي ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي مستخدما للوصول إلى هذا الهدف منهج تحليلي قياسي، توصلت من خلال ذلك إلى إن السياسة المالية وعبر ادواتها المتمثلة في ( الإيرادات العامة، النفقات العامة ، الموازنة العامة)، لم تؤدي دورها المطلوب في رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة امال المقطوف، 2016، " دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)، هدفت الدراسة إلى تحليل دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة سابقة الذكر، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا بالإضافة إلى الأسلوب القياسي الخاص بال نماذج القياسية، اعتمدت الدراسة على فرضية مؤداها " اذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية زادت امكانية استدامة التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا"، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

دراسة خالد عبد العاطي، " دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة (1973-2010). هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي مستخدما في ذلك منهج تحليلي وصفي، توصلت الدراسة إلى أن الناتج الزراعي شهد نمو ملحوظ خلال فترة السبعينات والثمانينات نتيجة للخطط والبرامج التي تم تبنيها خلال تلك الفترة وتوفر التمويل المناسب لهذه الخطط حيث بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي حوالي 7.35% في حين بلغ معدل النمو السنوي في الناتج الزراعي نحو 9.5% خلال نفس الفترة كما تبين إن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي غير النفطي بلغ حوالي 6.6%.



اتفقت الدراسة مع دراسة المقطوف في المنهجية المتبعة بينما اختلفت مع جميع الدراسات في اطارها الزمني المتمثل في السلسلة الزمنية للمتغيرات محل البحث كما اختلفت أيضا مع بعض الدراسات في الإطار المكاني، وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في جمعها للمتغيرين المستقلين الناتج الزراعي والصناعي في نموذج واحد في حين اکتفت باقي الدراسات بقياس أثر أحدهم فقط. أخيرا اختلفت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

### تعريف مصطلحات الدراسة:

تعددت التعاريف فيما يخص مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي والناتج الزراعي بالإضافة لعوائد الضرائب، إذ تزخر الأدبيات الاقتصادية بمساهمة روادها في تحديد مفاهيم هذه المتغيرات وفيما يأتي تعريف مختصر لمفهوم كل منهم:

**الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن إجمالي القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية معينة عادت ما تكون سنة، ويعكس الناتج المحلي الإجمالي حجم النشاط الاقتصادي والإنفاق الإجمالي في البلد. ( William A Meacham,2006,p,725)

**الناتج الصناعي:** هو قياس ناتج القطاع الصناعي في الاقتصاد، ويشمل القطاع الصناعي عدة مجالات منها (الصناعات التحويلية \_وهي ما تم اعتماده في هذه الدراسة\_ والصناعات الاستخراجية والتعدين والمرافق العامة، تعتبر هذه المجالات حساسة جدا لأسعار الفائدة والطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا يجعل الناتج الصناعي أداة هامة للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي. ( Industrial Production and Capacity Utilization)

**الناتج الزراعي:** يشير مصطلح الناتج الزراعي إلى عملية زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية والثروة السمكية بهدف الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، مع ضمان نتائج مجدية اقتصاديا.

**الضرائب:** هي تحصيل مالي تفرضه الحكومة على الأفراد والمؤسسات بناء على الدخل أو الاستهلاك أو قيمة السلع والخدمات، تستخدم الضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، يتم تحصيل الضرائب بشكل دوري

وقانوني وتشمل مجموعة واسعة من الفئات مثل ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة والضرائب الانتقائية. (عبد الرحمن، باسل، 2024).

تحليل مساهمة كل من الناتج الصناعي والزراعي وعائدات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة:

بالنظر إلى العقد الأول من الدراسة نلاحظ عموماً ضعف مساهمة القطاعات محل الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتعدى مساهمة الناتج الزراعي 11% إلا بالنظر الي سير وذلك سنة 1998 بينما كانت مساهمته الأقل تقدر بحوالي 5.8% سنة 1990، كذلك الصناعة لم تكن أحسن حالاً حيث كانت مساهمته الأكبر خلال هذا العقد لا تزيد عن 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك سنة 1993 وكانت المساهمة الأدنى سنة 1992 مقدرة بحوالي 5.4%.

أما مساهمة الحصيصة الضريبية بالنظر لنسب المساهمة فقد كانت أفضل بقليل من الصناعة ومقاربة لقطاع الزراعة وهذا لا ينفي أيضاً ضعف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت نسبة المساهمة الأكبر للضريبة مقدرة بحوالي 10.07% سنة 1994 بينما نسبة المساهمة الأقل لها كانت سنة 1997 وتساوي 8.09% تقريباً.

أما متوسط نسب المساهمة للقطاعات الثلاث (الزراعة- الصناعة- الضرائب) خلال هذه الفترة من 1990 إلى 1999 فقد قدرت بحوالي (8.32% - 6.18% - 9.13%) على التوالي ، وعلى هذا في المتوسط كانت مساهمة الضريبة هي الأعلى مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة المعنية..

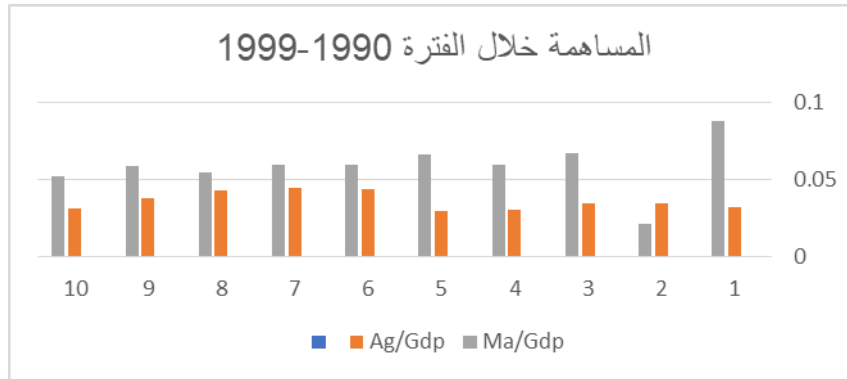
والجدول (1) والرسم (1) التاليين يوضحان هذه المساهمة خلال الفترة المذكورة.

الجدول (1) مساهمة القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990 - 1999

السنة	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة الضرائب
1990	5.86%	5.55%	8.38%
1991	6.20%	5.44%	9.24%
1992	6.83%	6.01%	8.47%

%9.48	%7.66	%7.76	1993
%10.08	%6.25	%8.56	1994
%9.87	%6.96	%8.75	1995
%8.80	%5.70	%8.72	1996
%8.09	%5.93	%9.18	1997
%9.74	%6.18	%11.04	1998
%9.13	%6.13	%10.30	1999

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة



الشكل (1) مساهمة القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999 – 1990

الرسم من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews

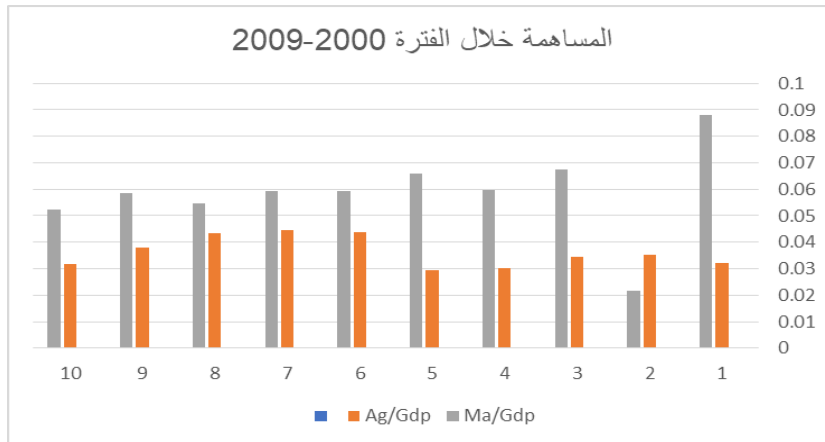
أما العقد الثاني الممتد من سنة 2000 إلى سنة 2009 فلم يكن أفضل حالاً بالنسبة لنسب المساهمة حيث يمكن ملاحظة التدهور الواضح لمساهمة القطاعات الثلاث حيث بلغت نسبة المساهمة الأعلى لقطاع الزراعة فقط 4.6% والتي هي أدنى من أدنى مساهمة لهذا القطاع في الفترة السابقة وكانت هذه المساهمة من نصيب عام 2002 بينما بلغ المساهمة الأدنى 3.1% سنة 2007. كذلك شهد القطاع الصناعي تدهور واضح في مساهمته بداية هذا العقد حيث لم تتعدى 2% تقريباً إلا إن مساهمته قفزت إلى حوالي 10.4% سنة 2005 أي زادت بحوالي 8% عما كانت عليه سنة 2000، أما بالنسبة للضرائب فقد مساهمتها الأكبر 7.1% سنة 2008 أما الأدنى فقد كانت 2.3% سنة 2000، متوسط مساهمة القطاعات الثلاث (الزراعة- الصناعة- الضرائب) خلال العشر سنوات الثانية من فترة الدراسة كانت (3.96%- 5.73%-

4.56%) على التوالي، لتكون المساهمة الأكبر في المتوسط من نصيب قطاع الصناعة، والجدول (2) والرسم (2) التاليين يوضحان هذه المساهمة خلال الفترة المذكورة.

الجدول (2) مساهمة القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 - 2009

السنة	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة الضرائب
2000	3.81%	1.95%	2.37%
2001	4.85%	1.77%	3.09%
2002	4.66%	1.65%	2.73%
2003	4.09%	1.73%	3.18%
2004	3.63%	2.14%	4.88%
2005	4.60%	10.48%	6.15%
2006	3.35%	9.10%	4.98%
2007	3.14%	8.74%	4.12%
2008	3.56%	10.86%	7.13%
2009	3.91%	8.83%	6.94%

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة



الرسم (2) مساهمة القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009 - 2000

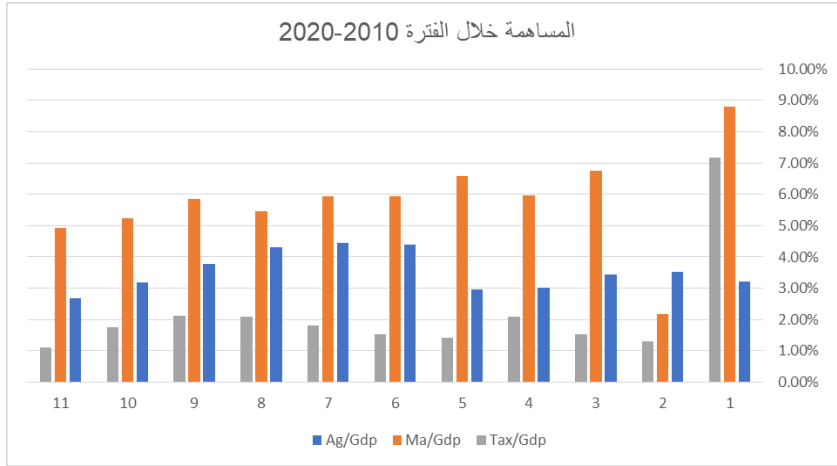
الرسم من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews

وصولاً للفترة الأخيرة من الدراسة والتي تزيد عن العقد بسنة واحدة حيث امتدت من سنة 2010 إلى سنة 2020 نجد إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي لم تختلف كثيراً عن العقد السابق حيث تراوحت بين 4.4% و 2.6% كحد أعلى وأدنى على التوالي، كذلك نسبة مساهمة القطاع الصناعي لم تتعدى 8.8% تقريباً أما الضرائب فقد وصلت لأدنى نسبة مساهمة لها خلال فترة الدراسة بالكامل والتي قدرت بحوالي 1.1% . متوسط مساهمة القطاعات الثلاث (الزراعة- الصناعة- الضرائب) خلال الأحد عشر سنة الأخيرة من فترة الدراسة كانت (3.28%- 5.78%- 2.18%) على التوالي، لتكون المساهمة الأكبر في المتوسط من نصيب قطاع الصناعة، والجدول (3) والرسم (3) التاليين يوضحان هذه المساهمة خلال الفترة المذكورة.

الجدول (3) مساهمة القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010 - 2020

السنة	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة الضرائب
2010	3.21%	8.80%	7.18%
2011	3.51%	2.18%	1.31%
2012	3.44%	6.74%	1.54%
2013	3.02%	5.97%	2.09%
2014	2.96%	6.59%	1.42%
2015	4.38%	5.93%	1.53%
2016	4.44%	5.94%	1.81%
2017	4.32%	5.47%	2.10%
2018	3.78%	5.84%	2.12%
2019	3.18%	5.23%	1.75%
2020	2.68%	4.92%	1.10%

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة



الشكل (3) مساهمة القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010 – 2020

الرسم من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews

هذا التذني الملحوظ في نسب مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة وعوائد الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي التي تناولتها الدراسة ولفترة تزيد عن الثلاثين سنة من 1990 إلى 2020 يعود إجمالاً لعدة مسببات لعل من أبرزها:

1- ما يعرف بلعنة الموارد، حيث وجدت الدولة الليبية في مورد النفط مصدراً حيوياً لتمويل نفقاتها التسييرية دون التركيز ولو جزئياً على تطوير مصادر أخرى للدخل لمساندة هذا المورد الناضب في المستقبل كما فعلت بتسوانا والنرويج وغيرها من الدول التي أحسنت استثمار مواردها.

2- الضعف المؤسسي وما تعاني منه الدولة الليبية من اختلالات هيكلية وضعف كفاءة الأداء والإنجاز في مختلف مفاصل النظام الاقتصادي.

3- كذلك اقضاء القطاع الخاص ووضع الحدود والعراقيل لتوسع نشاطه وسيادة السمة الاشتراكية على اقتصاديات الدولة أغلب فترة الدراسة، وما يشوب القطاع العام من إسراف وإهدار للموارد.

4- مخرجات قطاع التعليم وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وعدم توفر العمالة الماهرة والكفوة.

5- هشاشة وعدم وضوح البيئة القانونية والتي تعتبر من أهم دعائم جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

6- ناهيك عن الأزمات والمخنتقات الاقتصادية والسياسية الدولية والمحلية التي مرت بها الدولة الليبية خلال فترة الدراسة بداية بالعقوبات الاقتصادية الدولية فترة التسعينات بسبب قضية لوكربي، والأزمة المالية في 2008 أحداث 17 فبراير 2011 وإغلاق الموانئ النفطية 2014 وانتهاء ب كورونا.

#### النموذج القياسي للدراسة:

#### مصادر بيانات متغيرات الدراسة:

كما ذكرنا سابقا سوف يتم تطبيق نموذج باستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الاقتصاد الليبي في شكل بيانات كمية سنوية خلال الفترة الزمنية (من 1990 إلى 2020) تتعلق بعدة متغيرات اقتصادية موضحة على النحو التالي:

تم تجميع بيانات المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي من تقارير ونشرات المختلفة لمصرف ليبيا المركزي، كذلك الحال لبيانات كل من (الناتج الصناعي والناتج الزراعي والضرائب) \_المتغيرات المستقلة\_ التي جمعت من مكتب التوثيق والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.

ملاحظة( فيما يخص الناتج الصناعي تم اعتماد بيانات الصناعات التحويلية، وذلك بغية تحييد أثر الصناعات النفطية لكون، وتسليط الضوء على مساهمة القطاعات المنتجة والتي اذا ما أعيرة أهمية من قبل صناعات القرار الاقتصادي والسياسي في البلد من شأنها إن تخلق اقتصاد متنوع الموارد وتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج على الصعيد الزراعي والصناعي وجاذب للاستثمارات الخارجية والداخلية والتي حتما سوف تنعكس على معدلات الجباية الضريبية وزيادة الوعي الضريبي).

#### اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

قام الباحثان بإجراء اختبارات الكشف عن وجود جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع ( Augmented Dickey and fuller ADF) واختبار فيليبس بيرون (Philips Peron PP)، نظرا لكونها تعتبر الأكثر شيوعا في مجال

الدراسات الاقتصادية القياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، والتي يمكن الحصول على نتائجها مباشرة في نفس الوقت لكافة المتغيرات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي المعد خصيصاً لذلك (EViews).

حيث ينص فرض العدم ( $H_0$ ) إلى وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير ساكنة، أما الفرض البديل ( $H_1$ ) فينص على أن السلسلة الزمنية ساكنة (لا تعاني من جذر الوحدة) وذلك لتجنب الحصول على انحدار زائف (Spurious)، والجدول أدناه يبين نتائج الاختبارين.

الجدول (4) نتائج اختبار السكون (Augmented Dickey and fuller ADF)

Test	Exogenous	5%	1%	Calculated Value	Prob	Variable
ADF	Intercept	2.967767	3.679322	7.623020	0.0000	GDP
	Trend and Intercept	3.574244	4.309824	7.501294	0.0000	
	None	1.952910	2.647120	7.286889	0.0000	
At Level	Intercept	2.967767	3.679322	5.764888	0.0000	Da
	Trend and Intercept	3.574244	4.309824	6.071695	0.0001	
	None	1.952910	2.647120	5.713196	0.0000	
I(1)	Intercept	2.967767	3.679322	8.218812	0.0000	Mi
	Trend and Intercept	3.574244	4.309824	8.103724	0.0000	
	None	1.952910	2.647120	8.266972	0.0000	
T	Intercept	2.967767	3.679322	5.680923	0.0001	T
	Trend and Intercept	3.574244	4.309824	5.664203	0.0004	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

عند اخضاع سلسلة بيانات الدراسة لاختبارات جذر الوحدة تبين أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى "at Level I(0)" يظهر ذلك من خلال قيم "T" المحسوبة (Calculated Value) والتي جاءت أصغر من القيمة الجدولية لها "بالقيم المطلقة" لجميع متغيرات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 5%، 1%، كما



كانت أيضا قيم (prob) أعلى من 0.05 عند جميع النماذج سواء بحد ثابت أو حد ثابت واتجاه زمني أو بدون حد ثابت واتجاه زمني.

وبما أن جميع سلاسل متغيرات الدراسة اتضح أنها غير مستقرة عند المستوى (at level)، تطلب الأمر اخذ الفروق الأولى (1-st Difference) لسلسلة هذه المتغيرات، بهدف تخليص سلسلة متغيرات الدراسة من جذر الوحدة، ومن ثم تم اخضاع متغيرات الدراسة مجددا لاختبارات جذر الوحدة (Unit Root)، فكانت النتائج بعد استخدام طريقة الفروق تشير إلى سكون البيانات (stationary)، حيث كانت قيم (t-Statisti) المحسوبة المتمثلة في العمود (Calculated Value) أكبر من قيمته الجدولية (critical values) بالقيم المطلقة عند مستوى معنوية (5%)، و (1%) في النماذج الثلاث (Intercept، Trend and Intercept، None). كما كانت القيم الاحتمالية (prob) أقل من 0.05 أيضا في النماذج الثلاث، وذلك بحسب النتائج الملخصة في الجدولان، وعلى ضوء هذه النتائج تم قبول الفرض العدم  $H_1$  القائل بأن سلسلة الدراسة ساكنة عند الفرق الأول (1) ورفض الفرض البديل  $H_0$  القائل بعكس ذلك.

وهذا بدوره يشير إلى ثبات التباين والوسط الحسابي عبر الزمن، وبالتالي يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1) وهو ما يعتبر مؤشر جيد لفاعليته استخدام اختبار التكامل المشترك بين هذه السلاسل الزمنية بإتباع منهجية (ARDL).

قبل البدء في إجراء اختبارات التكامل المشترك تجدر الإشارة إلى أنه تم إضافة متغير وهمي DUM - وهو متغير صفري يتكون من الرقمين (0-1)، إلى الدراسة كمتغير مستقل وذلك لكي يأخذ في اعتباره ما شهدته ليبيا من أحداث سياسية وعسكرية خلال فترة الدراسة سبقت الإشارة إليها.

#### اختبار التكامل المشترك:

بموجب هذا الاختبار يتم التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه يتم ذلك من خلال تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) (علي منصور، بوبكر دلعباب)، الذي يستند على اختبار (Wald) للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، من أجل ذلك يتطلب تحويل النموذج العام المتحصل عليه إلى

نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ( Unrestricted Error Correction Model )  
(UECM)، ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال الفروض الآتية:  
فرض العدم  $H_0$ : لا يوجد تكامل مشترك في المتغيرات في الأمد الطويل.

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في الأمد الطويل (أي  
وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل).

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين  
الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كمتغير تابع وكل من الناتج الزراعي والناتج الصناعي  
والضرائب إلى جانب المتغير الوهمي) تم حساب إحصائية (F) من خلال اختبار  
الحدود وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) نتائج اختبار الحدود " Bounds Test "

النتيجة	F-statistic		المصدر
توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.	18.64		النموذج
(أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع عند مستوى معنوية أقل من 5%)	Bounds I(1)	Bounds I(0)	القيم الجرجة
	3.09	2.2	10%
	3.49	2.56	5%
	3.87	2.88	2.5%
	4.37	3.29	1%

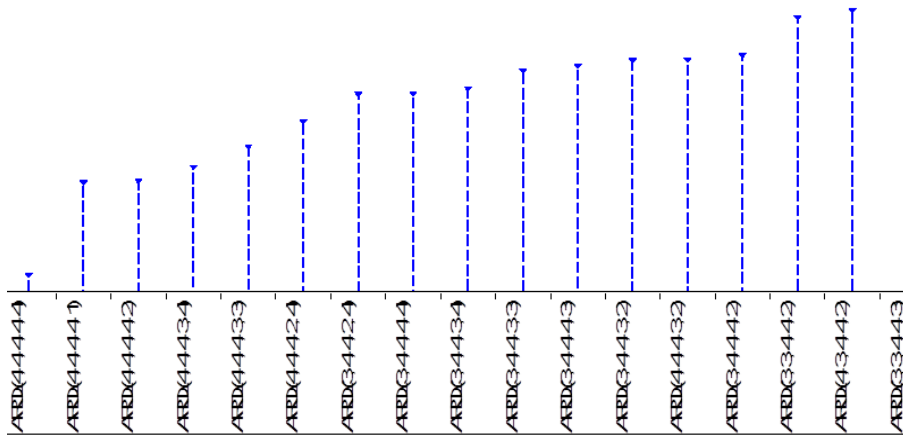
المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال النتائج المرصودة في الجدول (6) يتضح وجود علاقة تكامل  
مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات الاربعة الداخلة في الدراسة، مما يدل على  
وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من جهة المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع عند  
مستويات دلالة (10%, 5%, 2.5% 1%) وذلك نظرا لإن إحصائية "F" المحسوبة  
تساوي (18.64) تقريبا وهي أكبر من قيم الحد الاعلى عند مستوى دلالة 1% بهذه  
النتائج نقبل الفرض البديل " $H_1$ " الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأمد  
الطويل ويرفض فرض العدم " $H_0$ " القائل بعدم وجود تكامل مشترك وبالتالي علاقة توازنية  
في الأمد الطويل.

### فترة الإبطاء الزمني المثلى:

من المعلوم إن منهجية ARDL حساسة جدا لفترة الإبطاء، لذا فهي تعطي لكل متغير من متغيرات الدراسة فترة إبطاء على حده، ومن أجل تحديد فترات الإبطاء (التأخير الزمني) المثلى "Period Number of Lag Time" سوف تعتمد منهجية (ARDL) لتحديد لذلك على معيار (AIC) كما هو موضح في الشكل (4) الآتي:

#### Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (4). يوضح منهجية (ARDL)

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على برنامج EViews

من خلال الشكل (4) تم اختيار الإبطاء الزمني المقابل لأصغر عمود الممثل لأقل قيمة من قيم معيار (AIC) لتكون فترة الإبطاء المثلى والأنسب لبيانات الدراسة، حيث نلاحظ إن فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج "ARDL" كانت (4,4,4,3) أي بمعنى اربع فترات ابطاء للمتغير التابع "GDP" وأربع فترات ابطاء لكل من  $T$ ,  $dao$ ,  $mi$ ، ونلاحظ فترة ابطاء واحدة للمتغير الوهمي "dum".

### نتائج الانحدار المقدر لنموذج (ARDL):

تم الحصول على بعض المؤشرات من خلال عملية الانحدار الناتجة من نموذج (ARDL) في الجدول (7)، وتم تفسيرها على النحو الآتي:

الجدول (7) نتائج تقدير نموذج ARDL

المؤشر	القيمة
Adjusted R-squared	0.98
Durbin .Watson stat	2.46
F-statistic	67.65
Prob F-statistic	0.002526

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على برنامج EViews

تم رصد قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared) والتي تساوي "0.98" تقريبا وهي نسبة تعني أن مقدرة تفسير المتغيرات للمستقلة (Dao ,Mi, T,DUM) للمتغير التابع (gdp) بنسبة 99% والباقي 2% عوامل لم يشتمل عليها النموذج واحتواها معامل حد الخطأ (الحد العشوائي) "e" وهو مؤشر جيد على مقدرة النموذج على التنبؤ.

كما لوحظ أيضا من خلال الانحدار المقدر لنموذج (ARDL) إن قيمة معامل اختبار درين وتس (Durbin. Watson stat) كانت تساوي 2.46 ويقول الخبراء في علم الاحصاء والاقتصاد أنه إذا ما كانت قيمة D.W أقل من قيمة  $R^2$  معامل التحديد المعدل يعني إن لدينا انحراف زائف وبالتالي لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في التنبؤ، أما إذا ما كانت قيمة D.W أكبر من  $R^2$  دل ذلك على خلو النموذج من الانحدار الزائف وبالتالي مقدرة النموذج على التنبؤ جيدة وهو ما تم رصده في نتائج الانحدار المقدر لنموذج ARDL، (D.W)  $(98 < 2.46 = R^2)$

أيضا من خلال نموذج التقدير ARDL قيمة (F-statistic) تساوي 67.65 وهي معنوية عند مستوى ثقة أقل من 1% "(Prob F-statistic) = 0.002526" ويستدل منها أن النموذج ككل معنوي وقدرته على التنبؤ ذات ثقة أي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ليست زائفة.

تقدير العلاقة طويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يمكننا من خلال نتائج نموذج "ARDL" المرصودة في الجدول (8) الحصول على معاملات الأجل الطويل وأيضا معلمة تصحيح الخطأ وذلك استخدام اختبار (Cointegration And Long Run Form) كما يلي:

اظهرت نتائج الجدول إن معلمة تصحيح الخطاء "CointEq(-1)" كانت مطابقة للشرطين المطلوب اشتمالها عليهما وهما (خالد السواعي، 2018):

- **الشرط اللازم:** ينص هذا الشرط على ضرورة إن تكون هذه المعلمة معنوية احصائيا (أقل من مستوى معنوية 5%، أي بمعنى وجود علاقة توازن (تكامل مشترك) في الأجل الطويل، ونلاحظ توافر هذا الشرط في معلمة تصحيح الخطاء "CointEq(-1)" لهذه الدراسة حيث كانت ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى دلالة أقل من 1% وتساوي (prob=0.0004).

- **الشرط الكافي:** الشرط الكافي هو أن تكون إشارة معلمة تصحيح الخطاء "CointEq(-1)" سالبة وتعني الإشارة السالبة امكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل في الأمد الطويل (العودة للوضع التوازني في الأمد الطويل وهو ما توافر في معلمة تصحيح الخطاء "CointEq(-1)" لهذه الدراسة حيث كانت قيمتها تساوي (-2.93).

إن توافر هذين الشرطان في معلمة تصحيح الخطاء يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وإن الية تصحيح الخطاء موجود بالنموذج وتعكس سرعة تكيف النموذج للانتقال من حالة الاختلال في الأجل القصير إلى وضع التوازن طويل الأجل وتعني القيمة "2.93-" إنه إذا حدثت صدمة الإن فإننا كل سنة نستطيع إن نتخلص من الانحراف أو الاختلال قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية بنسبة (2.93) في السنة .

وتجدر الإشارة إلى أن المرونات بين متغيرات النموذج في الأمد القصير، معظمها ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5% و 1%، حيث كان تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبى كل حسب فترة ابطاءه.

اما فيما يخص علاقة الأمد الطويل: جدول(8) معلمات الأمد الطويل

Prob.	Coefficient	Variable
0.0224	0.339597	LNAG
0.0006	0.663169	LNMA
0.0222	-0.4065	LNTAX
0.0044	-0.36597	D01

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج EViews

إشارة التقديرات إلى وجود تأثير إيجابي معنوي إحصائياً لكل من الناتج الصناعي (dao) والناتج الزراعي (mi) كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا GDP، بمعنى إن زيادة كل منهما بمقدار دينار وحد ينتج عنه زيادة في GDP بمقدار 0.34 و 0.66 على التوالي وهو ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية وأثبتته معظم الدراسات السابقة ، وإن كان هذا التأثير ضعيف ودون المستوى المنشود للوصول للتنمية والنهوض بالاقتصاد الليبي وخلق اقتصاد متنوع في مصادر دخله.

جاء تأثير عائدات الضرائب سلبى معنوي وهذا يعني إن الضرائب لم تؤدي دورها المرجو في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي بل الأمر تعدى ذلك ليصبح الأثر سلبى فكلما فرضة ضريبية بمقدار دينار أدى ذلك إلى حدوث انكماش في GDP بما قيمته 0.41 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية ، إن هذه النتيجة منافية للمنطق الاقتصادي حيث تعول الدول على عائدات الضرائب بنسبة كبيرة في تمويل نفقاتها وزيادة تكون الناتج المحلي الإجمالي ، إلا إن ما حدث في الاقتصاد الليبي هو العكس ويمكن تفسير ذلك لوجود اختلال هيكلية الجهاز الضريبي وآلية عملية فالقطاع المسيطر في الاقتصاد الليبي هو القطاع الحكومي ، في غياب شبه تام للقطاع الخاص المنتج وقطاع خارجي منقل بالواردات واحادي الصادرات تقريبا وعدم توفير بيئة تستقطب الاستثمار الأجنبي وتشجع الاستثمار المحلي كل ذلك وغيره أدى إلى صغر حجم الوعاء الضريبي في الاقتصاد الليبي ، فضيق الوعاء الضريبي من جهة والفساد الذي يشوب الجهاز الضريبي وكثرة حالات التهرب الضريبي جعل جهاز الجباية مقتصر على الاستقطاع من القطاع الحكومي ، أي بمعنى أن خزينة الدولة تعطي بيد وتستقطع من نفسها ضرائب باليد الأخرى. كل ما سبق هو ما تولد عنه الأثر العكسي بين T المستقل والتابع GDP.

أخيرا رصد أثر عكسي معنوي بين المتغير المستقل dum والتابع GDP بمعنى إن زيادة حدة التوتر الأمني وعدم الاستقرار السياسي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بمقدار 0.37 ، وهي نتيجة طبيعية ومتوقعة فلا يمكن للنشاط الاقتصادي ان يزاول بالشكل المطلوب في ظل انعدام الأمن وانتشار الفوضى لأن ذلك من شأنه خلق بيئة طاردة ومناخ مشوه يلقى بظلاله على نمو الناتج القومي في أي دولة، فالنشاط الاقتصادي حساس للغاية تجاه الصدمات لذا نلاحظ تتأثر الاقتصاديات المحلية ليس بما يحدث داخل حدود القطر أو الإقليم المحلي من اضطرابات أمنية بل

يتعدى ذلك ليتأثر بما يحدث من اضطرابات في العالم الخارجي سواء كانت هذه الاضطرابات في دول الجوار أو غيرها والشواهد في ذلك عدة خلال سلسلة الدراسة منها الأزمة الخانقة التي شهدتها العالم في الطاقة إثر إقفال النفط السعودي وتوقف صادراته لأوروبا وأمريكا ، كذلك أزمة لرهن العقاري التي شهدتها الولايات المتحدة أواخر الألفية الأولى وكيف ألفت بظلالها على معظم دول العالم... إلخ

هذا على الصعيد الخارجي أما داخليا فقد شهدت البلد عدت اضطرابات فمثلا خلال فترة التسعينات وما شهدته البلاد من قحط وتكشف جراء الحصار المفروض عليها.

كذلك الفترة التي امتدت من 2011 إلى 2020 فشهدت سلسلة حروب وانقسام مؤسساتي (انقسام مصرف ليبيا) انقسام سياسي (انقسام البلاد إلى حكومتان) انقسام عسكري و أممي نجم عنه إقفال إنتاج المصدر الرئيس لدخل الدولة وشريان اقتصادها، وما تبع هذه الحروب والانقسامات من أزمات اقتصادية

من خلاص ما سبق يمكن تقدير معادلة انحدار الأمد الطويل للدراسة كما يأتي:

#### الاختيارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في الدراسة وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء بعض الاختيارات التشخيصية والتي توضحها نتائج الجدول (9):

#### الجدول (9) نتائج الاختيارات التشخيصية للنموذج المقدر

النتيجة	P. Value (prod)	اسم الاختيار التشخيصي
لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء	0.219	اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبوافي <b>Serial Correlation LM Test</b> <b>"Breusch – Godfrey" Test</b>
تباين الأخطاء (البوافي) متجانس "لا وجود لمشكلة عدم ثبات التباين"	0.963	اختبار تباين البوافي <b>Heteroscedasticity Test</b> <b>"Breusch – Pagan Godfrey Test"</b>
توزيع البوافي يخضع للتوزيع الطبيعي	0.530	اختبار التوزيع الطبيعي للبوافي (الأخطاء) <b>Histogram – Normality Test</b> <b>"Jarque – Bera" Test</b>

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج EViews

### نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (LM Test):

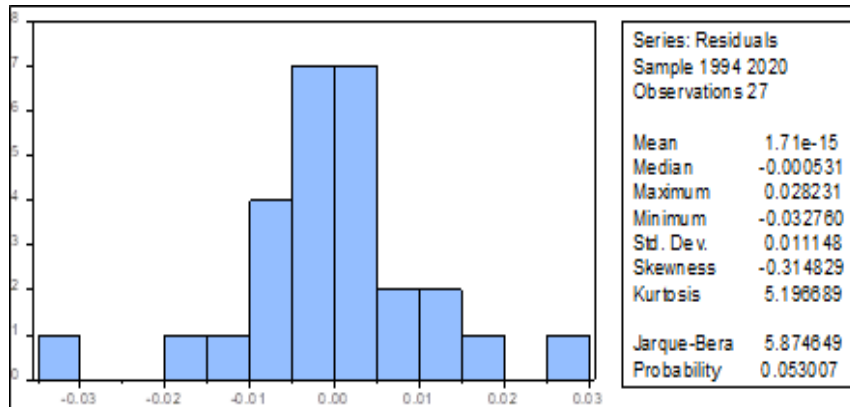
من خلال القيام باختبار (Breusch Godfrey) للكشف عن الارتباط الذاتي التسلسلي تبين إنه لا يوجد ارتباط تسلسلي، وذلك لأن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي ( $0.219prod=$ ) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

### نتائج اختبار تباين البواقي (الاخطاء) (Heteroskedasticity Test):

عند إجراء اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للكشف عن تباين البواقي، اتضح عدم وجود اختلال في حد الخطاء، وذلك لأن ( $prod=0.963$ ) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل الذي ينص على وجود اختلال في تباين حد الخطاء، ونقبل الفرض العدم الذي ينص بعكس ذلك.

### نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (الاحتمالي) للبواقي Histogram- Normality (Test):

من خلال القيام باختبار (Jarque -Bera) للتأكد من أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث ثبت أن توزيع البواقي معتدلاً، أي يخضع للتوزيع الطبيعي، إذ وجد أن ( $prod=0.536$ ) أكبر من 5% وبالتالي تم قبول الفرض العدم " $H_0$ " القائل بأن توزيع البواقي يخضع للتوزيع الطبيعي، أيضاً يمكن ملاحظة اعتدال التوزيع من خلال الرسم البياني رقم (5) حيث تتركز أكبر القيم وأكثرها في المنتصف.



الشكل (5). التوزيع الطبيعي (الاحتمالي) للبواقي



### اختيارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج:

في ظل اعتماد الدراسة على برنامج (ARDL) واستخدامها في التقدير، فإن ذلك يتطلب إجراء بعض الاختيارات المهمة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير في التنبؤ وغيره، وللتحقق من ذلك تم اخضاع نتائج منهجية (ARDL) لبعض الاختيارات على النحو التالي:

### اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:

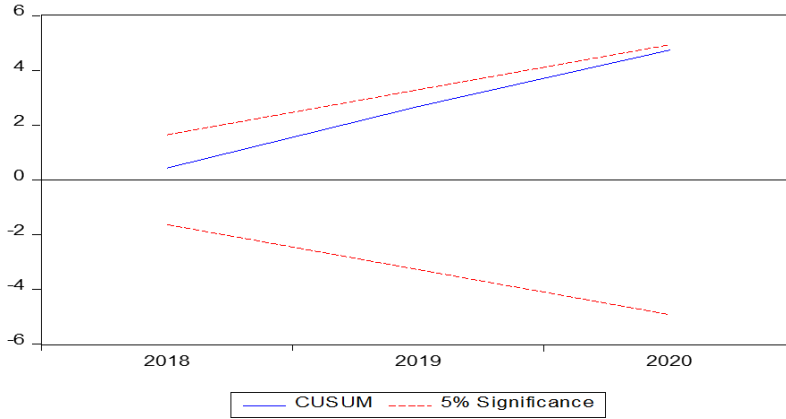
للتأكد من الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي متغيرات هيكلية فيها عبر الزمن سوف يتم استخدام اختبارين لهذا الغرض هما:

1- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cumulative Sum of Recursive Residual "CUSUM").

2- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cumulative Sum of Square Recursive Residual, CUSUMSQ).

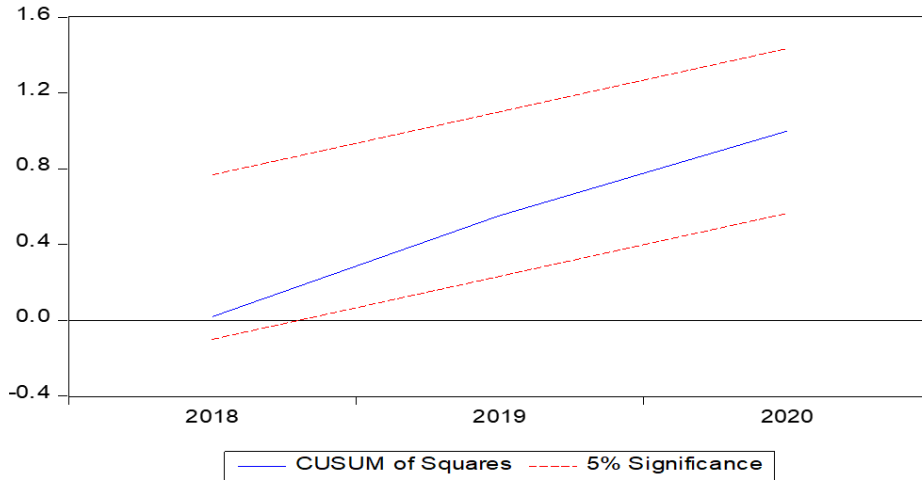
ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر بصيغة ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ، داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تكون هذا المعلمات غير مستقرة هيكليا إذا انحرف الشكل البياني لإحصاء الاختيارين خارج الحدود عند مستوى معنوية 5%.

يتضح من الشكلين (6) و (7) إن المعاملات المقدر لنموذج "ARDL" المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطاء في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختيارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.



الشكل (6) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج EViews.



الشكل (7) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج EViews

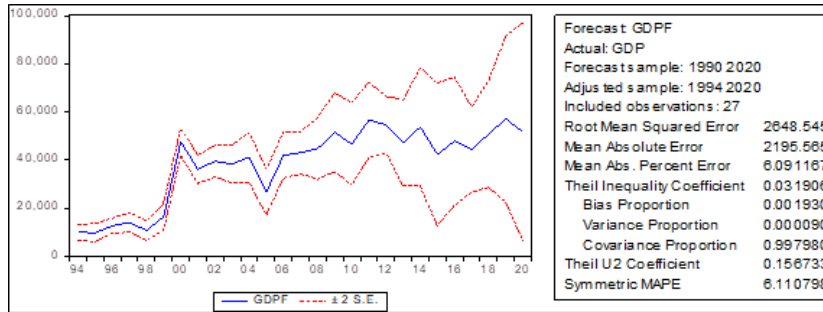
اختبار تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا ذلك من خلال معامل عدم التساوي (ثايل) والذي يعتمد على الفروض الآتية:

فرض العدم  $H_0$ : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل (ثايل Theil) أقرب إلى الصفر.

الفرض البديل  $H_1$ : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كان معامل (Theil) أقرب للواحد الصحيح.

من خلال نتائج الشكل (8) يتضح إن قيمة معامل التساوي لثايل (Theil) Inequality Coefficient تساوي (0.001)، وهي قريبة جدا من الصفر مما يشير إلى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ، وبالتالي قبول الفرض العدم  $H_0$  ورفض الفرض البديل  $H_1$ .



الشكل (8) نتائج اختبار معامل عدم التساوي (Theil) لتقدير مدى قدرة النموذج على التنبؤ

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج EViews

### اختبار الإستقرارية Ramsey REST Test:

بأجراء اختبار الاستقرارية للنموذج بالكامل (Ramsey REST Test) اتضح أن القيمة الاحتمالية تبلغ (0.1002) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني القيم المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية مما يدل على أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة بعد اخذ الفرق الأول لها.

### النتائج:

جاءت نتائج الدراسة بمثابة الإجابة على تساؤلات الدراسة والتي من أهداف الدراسة الإجابة عليها، كما تم من خلال النتائج التأكيد على قبول الفرض البديل للدراسة وذلك كما يأتي:

- ضعف مساهمة القطاع غير النفطي المتمثل في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعي وعائدات الضرائب في تكوين إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

- تبين من خلال "Long rung" وجود علاقة عكسية (سالبة) بين المتغير التابع GDP والمتغيرات المستقلة (T, DUM)؛ في المقابل كانت علاقة GDP مع كل من (dao, mi) هي علاقة طردية "موجبه"؛ وجميعها ذات دلالة احصائية.
- أظهرت نتائج اختبارات (Unit root- Test)، إن جميع المتغيرات الداخلة في الدراسة غير مستقرة عند المستوى (0)، ولكن جميعها "ساكنة" عند الفرق الأول (1).
- من خلال نتائج اختبار الحدود "Bounds Test"، اتضح وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة.
- أما اختبار معلمة تصحيح الخطاء "CointEq(-1)"، فقد أشار إلى إنه سالب وعنوي.
- كما خضع النموذج إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية بالإضافة لاختبارات الاستقرار واجتاها جميعا.

#### التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يأتي:

ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بالبلاد كخطوة أولى.

النظر إلى ضعف مساهمة معدلات كل من الناتج الصناعي والزراعي في الناتج المحلي، وتبني خطط وبرامج لتنمية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة بهدف زيادة إنتاج هذين القطاعين وتحقيق نسبة مساهمة عالية في تكوين إجمالي الناتج المحلي الليبي.

ربط الإنتاج الزراعي بالصناعة، وتحقيق تنمية متوازنة وتحفيز العمل على تصنيع المنتجات الزراعية التي تحل محل الواردات وتوفر فرص عمل الأمر الذي من شأنه زيادة مساهمتهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

مكافحة الفساد الذي يكتنف الجهاز الضريبي ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها لكي يؤدي دوره الطبيعي المناط به، بخلاف النتائج التي تحصلت عليها الدراسة، وذلك من خلال منع عمليات التهرب الضريبي وتشجيع القطاع الخاص على

العمل والإنتاج، وخلق مناخ جاذب ومستقطب للاستثمار وذلك بغية زيادة حجم  
الوعاء الضريبي.

#### المراجع:

امال المقطوف، " دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة  
(1990-2015)", كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي، ليبيا، 2016.

أيمن سالم، " دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية مع التطبيق على  
إقليم قناة السويس"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس  
والعشرون - العدد الأول، مصر، 2024.

جعفر الحسيني، " تحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة  
العراق للمدة (1980-2021)", المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - المجلد  
الثاني والعشرون، العدد الثمانين، العراق، 2024.

حسن أبو القاسم، "أثر الإنفاق الاستثماري الزراعي على الناتج المحلي الزراعي في  
ليبيا خلال الفترة ( 1970 - 2005)", قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة -  
جامعة طرابلس، ليبيا، 2010.

خالد السواعي، " منهجية الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية ARDL باستخدام Eviews"،  
سلسلة محاضرات عبر منصات التواصل الاجتماعي " الإنترنت"، 2018.

خالد رمضان، "تحليل قياسي للعلاقة السببية بين الإنتاج الزراعي والقروض الزراعية  
في ليبيا للفترة (1970 - 2010)" المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد  
العشرون، العددان (1-2)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة- جامعة  
طرابلس، 2015.

دعاء ممدوح، يحيى عبد الرحمن، " التحليل الاقتصادي للاستثمار الزراعي في مصر،  
المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد الثاني والتسعون- العدد الثالث،  
الجيزة-مصر، 2014.

راضي السيد، احمد أبو اليزيد، "فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون - العدد الأول - المعهد العربي للتخطيط، 2021.

سليمان الصكوح، " قياس أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في ليبيا"، المجلة العلمية للبحوث التجارية- العدد الأول، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس- ليبيا، 2020.

صباح الساعدي، "دراسة قياسية لأثر الاستثمار الزراعي على الناتج المحلي الزراعي الليبي خلال الفترة (1995-2015)"، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد-جامعة سرت، 2024.

عبد الرحمن محمد، باسل ياسر، " أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية ( Q<sub>1</sub> - Q<sub>4</sub> 2022-2021)"، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الثامن والخمسون، 2024.

علي زغير، حاتم القرشي، " تحليل أثر الإيرادات العامة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2003-2018)" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2019.

محمد إسماعيل، جمال قاسم، " أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2021.

مصطفى كريدله، وسام عواز، " الإنفاق العام التنموي ودوره في نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)"، المجلة العلمية لكلية التجارة القر بو للي، العدد التاسع، جامعة المرقب، 2024.

مصرف ليبيا المركزي نشرات مختلفة.

Industrial Production and Capacity Utilization.

Szirmai A, and Verspagen, " Manufacturing and Economic Growth in Developing Countries 1950- 2005", Unu-Merit Working Papers , 2001.

UNIDO, "Industrial Development Report, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial, 2018.

William A Meacham," Economic a Contemporary Introduction", 7<sup>th</sup> edition, 2006.